الخطاب التنموي بين النظرية والممارسة (بعض الإشكالات)

الأستاذ الدكتور نـــور الدين زمـــام
مدير مخبر المسألة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة
قسم العلوم الاجتماعية -جامعة بسكرة (الجزائر)

الملخص:

عند تناول الخطاب للتنموي نجد أنفسنا أمام جملة من القضايا الإشكالات المعرفية التي تستدعي المعالجة؛ ففي هذا الميدان تلتقي العديد من التخصصات العلمية مثل علم الاقتصاد وعلم الاجتماع والقانون والسياسة، ولكن رغم ذلك تغيب هذه الأبعاد المتعددة (الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية...) عند الممارسة والتخطيط.

كما أن تنوع خبرات الممارسة وتعدد السياسات وتباينها قد أدت إلى تشعب فكري عمق الاختلاف في الرؤى وتصور عمليات التدخل وأولوياتها، وأنواع السياسات ومراميها.

أمر آخر يجدر تسجيله فتداخل الخطاب الأكاديمي مع السياسات الجارية، أي النظرية والممارسة، جعل الخطاب العلمي التنموي أسير الظروف والأوضاع فأصبح من المتعذر فصل التحليل العلمي الموضوعي عن الاجتهادات والسياسات.

كما يؤخذ على الخطاب التنموي تشبثه بالنموذج الغربي الذي ازدهر في سياقات تاريخية مغايرة، ورغم فشل عمليات الاستعارة لا زلنا نخضع ونفضل إملاءات الخارج ونستنجد بخُبراته وخُبرائه، بسبب وجود نخب تابعة تسعى إلى تعطيل أيِّ تحركٍ يسعى لفك الارتباط، وتوفير فرص الانطلاقة الذاتية. هذه بعض الإشكالات التي نسعى لمناقشتها في هذا المقال.

Abstact :

In approaching the discourse of development, we are confronted with a number of cognitive problems that must be addressed.

In this area of many scientific disciplines such as economics, sociology, law and politics meet, but despite this, we will notice the absence of these multiple dimensions (social, economic and political ...) in practice and planning.

In addition, the diversity of experiences and the multiplicity of policies have led to the divergence of visions, the perception of interventions and their priorities, as well as the types and objectives of policies.

Another point to note is the overlapping of academic discourse with current policies, namely theory and practice, which makes the separation of scientific analysis from politics impossible.

Another criticism of our discourse on development rests on its adherence to the Western model, which has flourished in different historical contexts. In spite of the failure of the loan, we continue to submit and prefer the teachings from the outside, our elites seek to hinder any movement seeking to disengage and offer opportunities to embark. These are some of the issues that we seek to address in this article.

تمهيد:

عند تناول الخطاب للتنموي نجد أنفسنا أمام جملة من القضايا الإشكالات المعرفية والمنهجية التي تستدعي الاستحضار والمعالجة؛ كان من تداعياتها هذا التخبط داخل أروقة الجامعات ودهاليز السياسات. وليس من السهل الوقوف على مصدر ذلك من دون تشريح دقيق لكافة العوامل التي أثرت على منظومة الخطاب التنموي، فضلا عن تلك التي تتحكم في آليات صناعة القرارات المتعلقة بهذا الشأن الخطير على صعيد المجتمعات والدول.

ولذلك كان لا بد من تناول هذا الإشكال في جملة من المحاور:

يتعلق المحور الأول بتعدد التخصصات التي من المفروض أن تشكل مضمون الخطاب التنموي وتؤثر على الممارسة، ومدى تحقيقها للتكامل، أو هيمنة بعضها على بعض؛

ويتعلق المحور الثاني بهذا التداخل بين الممارسة والعلم، لدرجة هيمنة الخطاب الشعبوي أحيانا ولغة الخشب على الخطاب العلمي؛

أما المحور الثالث فسيناول تأثير النموذج الغربي ببعدية الماركسي والحداثي الأمريكي على وجه الخصوص على الخطاب التنموي في بلدان العالم الثالث عموما، وتكريسه لنوع من التبعية تحجز قدراته وتفقده الحافز للتفكير في تجنيد قدراته الذاتية والبحث عن خيارات أكثر ملاءمة مع خصوصياته التاريخية، ومنظومته الاجتماعية والثقافية.

بعد ذلك سعينا للتنويه ببعض المحاولات التي سعت لإعطاء معنى أكثر رحابة للخطاب التنموي في مناطقنا العربية والإسلامية.

أولا- ظاهرة التنمية بين أحادية التخصص والتعدد العلميين:

عند تناول مسألة التنمية نجد أنفسنا أمام جملة من المفارقات المعرفية والمنهجية؛ ففي حين يشكل هذا الموضوع ميدانا تلتقي فيه العديد من التخصصات العلمية ولكن غالبا ما تغيب هذه الجوانب (الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية...) وتختفي داخل أسوار الأكاديمية، فينجر عن ذلك الكثير من القصور المعرفي؛ كما ينعكس عنه العجز والتخبط على صعيد الممارسة والفعل.

المنارة للاستشارات

وقد أشار جاك لومبار (*Jacques Lombard*) في مقال نشر سنة 1980 إلى غياب هذا التناول المتعدد التخصصات في الدراسات الغربية، مما نجم عنه، حسب رأيه، الكثير من المشكلات، ولذلك فإن تعاون العلوم الاجتماعية أمر حتمي [1].

وفي ذات السياق، يستشهد الكاتب بما أكد عليه المؤلفون السابقون أيضا قبل عشرين سنة مثل جاك فريسينيت (*Jacques. Freyssinet*) الذي انتقد الطريقة التي تم اعتمادها في دراسة ظاهرة التخلف بوصفها الوجه الآخر للتنمية حيث يقول :"لا يمكن تحليل ظاهرة التخلف بشكل صحيح إلا من خلال التعاون بين جميع العلوم الاجتماعية والاقتصاد وعلم الاجتماع والديموغرافيا والأنثروبولوجيا الجغرافية والإنسانية وعلم النفس، وما إلى ذلك [2]".

ولا يمكن أيضا كما يقول لومبار لأيّ علم من هذه العلوم تقديم تفسير كامل، وهذا ما أشار إليه علماء السياسة مثل د. أبتر (*D. Apter*) الذي يقول "يجب أن يتم التعامل مع التنمية دائما كمجال يؤثر على جميع التخصصات التي تشكل العلوم الاجتماعية"[3].

ولكن، وللأسف بدل التعاون المشترك والاستفادة من إسهام العلوم المجاورة أصبح كل باحث يُخيم داخل مجال علمي آخر ويسند ثماره إليه: "فعالم الاجتماع يتملك الظاهرة الاقتصادية أو الديموغرافية وهكذا بشكل متبادل، ويتم ذلك وفي كثير من الأحيان باسم التناول المفهومي الشامل لعلمه". كما يعلق روجيه باستيد (*Roger Bastide*) عند حديثه عن الأنثروبولوجيا التطبيقية، حيث يقول أيضا: "سوف يركز علم الاجتماع التنمية على المتغيرات الاقتصادية التي يجب أن تؤدي إلى تغييرات في البنية الاجتماعية، ومن خلالها التغيرات التي تحدث في الذهنيات". وهو لا يخجل من تحديد مهمة إلى علم الاجتماع في تقييد "معايير التخلف، والتي هي في حقيقة الأمر اقتصادية وديموغرافية، وهو يفعل ذلك، باسم" تسليط الضوء" على العراقيل الداخلية والهيكلية للتنمية الاقتصادية...، ونجد نفس المشكل بقلم الخبير الاقتصادي الذي يتبنى مقاربة شاملة للعالم، ولكنها محصورة ضمن مجال البحث الاقتصادي"[4].

---

[1] - *Jacques Lombard, La sociologie et le développement, pluridisciplinarité ou spécificité?, In : Tiers-Monde, tome 23, n°90, 1982. Sociologie du développement. pp. 245-256.*

[2] - *Freyssinet Jacques — Le concept de sous-développement, Paris, Mouton, 1966, p. 30. In : Jacques Lombard.*

[3] - *D. Apter et S. S. Mushi, La science politique. Etude du développement, Revue inter internationale des Sciences sociales, XXIV, 1972, p. 51.in : Jacques Lombard.*

[4] - *Jacques Lombard, op, cit.*

المنارة للاستشارات

ولا يمكن الكشف عن هذه الهيمنة التي تمارسها بعض العلوم داخل هذا الشأن الذي يتسم بتعدد أبعاده وتنوع مجالاته إذا لم نرجع إلى بدايات تشكل الخطاب التربوي، فمنذ الخمسينات تجند الباحثون لتناول موضوع نزع الاستعمار (*Ddécolonisation*) حول الظواهر الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بتفسير التخلف والبحث عن عوامل النمو الاقتصادي.

وهكذا احتشد الجميع حول هذا التناول، فقد وجدنا أن بحوث عالم الاجتماع، والجغرافي، والمؤرخ، والأنثروبولوجي، كانت تتم وفق غطاءات أيديولوجية معينة، حتى أن جوروج غيرفيتش تناول هذا الشأن في سنوات الستين في الكتاب الضخم الذي أشرف عليه[1]، تحت مسمى "مشكلات علم الاجتماع الاقتصادي"... "وفي نفس الفترة تقريبا، ومن منظور ماركسي، حاول هنري ليفبفر (*H. Lefebvre*) تعريف علم الاجتماع ضمن هذا الكل المركب الاجتماعي -الاقتصادي للتنمية الاجتماعية. ولم تكن النتائج مشجعة بالنسبة لعلم الاجتماع، رغم اعترافه بالمعنى الواسع لعلم الاجتماع، أي دراسة التنمية الاجتماعية برمتها، مع اعترافه بأنها في معناها الضيق يجب أن تهتم فقط بالبنية الفوقية، كما هو شأن عالم القانون أو المؤرخ"[2].

ويجدر التسجيل بأن جاك لومبار قد لخّص هذه التبعية البينية للعلوم الاجتماع، خاصة بالنسبة لعلم الاقتصاد في ثلاث جوانب[3]:

1-**الظروف التاريخية**: أولا، وذلك من وجهة نظر مزدوجة: التاريخ العام وتاريخ العلوم؛ وقد أشرنا إلى أنه بعد خمسينيات القرن الماضي ستحشد مشكلة التنمية الباحثين من كل التخصصات حول التناول الاقتصادي لهذه الظاهرة الاقتصادية؛

2-**الظروف السياسية**: حيث أن صانعي القرار الحقيقيين يتوجهون عند تناول هذا الشأن إلى الاقتصاديين طلبا لتشخيص حالة ما، أو لتحضير مستقبل بلد معين. ونادرا ما يتم استدعاء غيرهم في الأماكن التي يتم فيها التخطيط لنمو المجتمعات النامية، على الرغم من أن الاقتصاديين المختصين في التنمية كثيرا ما يصنعون لأنفسهم منهجهم السوسيولوجي، وبالطبع كما يعلق أحد العلماء فقد كانوا أكثر نجاحا من علماء الاجتماع خارج مجال "الخدمة الاجتماعية" والعلاقات الصناعية.

---

[1] *Traité de la sociologie*
[2] - *Traité de la sociologie.*
[3] - *Ibid.*

المنارة للاستشارات

وقد تدعم هذا المنحى، وزادت هذه الهيمنة بعد سيطرة المقاربة الماركسية لمسائل التنمية، وهي التي جعلت البناء التحتي العامل المفسر ليس فقط لتطور التشكيلة الاجتماعية ككل، بل لتطور التاريخ البشري برمته؛ ووفق هذا التفسير اعتبرت التنمية مرادفة للتقدم؛

ويجدر التأكيد بأن هذا المنظور اعتبر نفسه الوحيد الذي يقدم مقاربة تتسم برؤية " الكل" *Le tout* في أبعاده التاريخية والمعاصرة، وفي مستوياته العالمية والمحلية، وعلى أنه يساعد على تفادي الأطروحات الداعية إلى استنساخ التجارب الغربية بوصفها الطريق الأوحد [1].

3 – **الشروط المنهجية:** بسبب الدور الذي أسند لعوامل الإنتاج كمفسر محدد للتقدم، وبتأثير من المنظور الماركسي أصبحت التنمية مرادفا للتقدم على غرار تقدم المجتمعات من العبودية إلى الاقطاعية إلى الرأسمالية بكافة مراحلها إلى أن تصل إلى مرحلتها العليا كما يقول لينين، إلى الاشتراكية كتمهيد للمرحلة الشيوعية. فوفق هذا المنظور أيضا فإن نمو علاقات الإنتاج يعني نمو العلاقات الاجتماعية وتحقيق التنمية الاجتماعية بمعناها الشامل، كما أن نمو الأساس الاقتصادي التحتي ينتج عنه تطور الأساس الفوقي برمته.

ويجدر التسجيل أن هذه السيطرة لهذا الاتجاه ما كانت لتتوج بهذه القوة والهيمنة لولا القصور والتضليل الواضح لإيديولوجيات التحديث الغربية، خاصة الأمريكية. والتي حشدت كافة العلوم والتخصصات لتقديم تصور غير تاريخي وغير واقعي لِما أطلقت عليه "التأخر"، حيث أرجعت أسبابه إلى استمرار سيطرة الأبنية الفكرية التقليدية في هذه البلدان، والتي عرقلت الانخراط في مسار التطور والحداثة؛ وقد نجح الماركسيون في تفنيد هذا الاتجاه، فالماركسيون الجدد، كما يقول أندري جندر فرنك يرون بأن هذا النموذج التحديثي غير واقعي ولا يمكن أن يؤدي إلى تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة[2].

4–ويشير الباحث إلى عامل آخر يتعلق بالممارسة، حيث عجزت الكثير من العلوم على مواكبة المجهود التنموي، ولم تنجح في فرض أطروحاتها، ففشلت على صعيد التشخيص، وعجزت عن تقديم اقتراحات فعالة تلفت انتباه أصحاب القرار، على العكس من الاقتصادي أو التقني.

---

[1] – نور الدين زمام، القوى السياسية والتنمية، دراسة في علم الاجتماع السياسي ، طبعة منقحة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007. (الفصل الثالث)

[2] – المرجع نفسه، ص81.

المنارة للاستشارات

ثانيا- هيمنة الممارسة على الخطاب التنموي:

أدى تنوع التجارب وتعدد السياسات وهيمنة الممارسة على الخطاب العلمي إلى تشبعه بالأيدولوجيات وأحيانا بلغة الخشب، وهي غالبا ما تُناقض بعضها البعض، وتزيد من تباين الرؤى، وضبابيتها، واختلاف المرجعيات العلمية والملامح الخاصة لقادة العمل التنموي (المهندس وعالم الاقتصاد، أحيانا وعالم زراعة مع عالم الاجتماع...)

وكان من آثاره أيضا تداخل الخطاب الأكاديمي مع هذه السياسات الجارية، مما جعل الخطاب العلمي التنموي أسير الظروف والأوضاع، وأصبح من المتعذر على البعض فصل التحليل العلمي الموضوعي عن الاجتهادات والسياسات وأحيانا عن الخطاب الشعبوي.

وكما قال أحد الكتاب: "والواقع أن من سمات الأدبيات المتعلقة بالتنمية، على كلا الجانبين الناطقين بالإنكليزية والفرنكوفونية، أنها مشربة جدا بالأحكام المعيارية، اعتمادا على الأيديولوجيات أو الأيديولوجيات الفوقية المتنوعة جدا؛ حيث يقوم أصحابها باستمرار بإصدار أحكام قيمة بشأن التنمية" [1].

ولذلك حذّر الكثير من الباحثين من ذلك، فهم يرون بأن الأدبيات والخطابات التنموية معبئة بالأيديويولوجيات والمثاليات، ولبعضها خطاب يتلون حسب حالة صناع القرار والسياسيين والفنيين والسذج والمديرين أو أصحاب النبوءات، ويرجع البعض ذلك إلى جانبين [2]:

- فمن جهة يمكن القول إن عالم أو مجال التنمية يشهد تباعدا واسعا جدا بين الخطاب والممارسات: فما يقال عن مشروع إنمائي أو تصوره أو وضعه أو تنسيقه أو نمذجته أو تمويله أو إضفاء الشرعية عليه لا علاقة له البتة بما يصبح عليه هذا المشروع عمليا، بمجرد وصوله إلى متلقيه النهائيين.

- هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن عالم التنمية هو عالم للفعل "السياسي" بالمعنى الواسع للكلمة، حيث يتم تحويل الواقع بشكل طوعي. وهكذا، فهو يماثل العالم السياسي بالمعنى الضيق، من حيث تعاطيه "للغة الخشب". وبالإضافة إلى ذلك، فإن المؤسسات الإنمائية موجهة نحو المدخلات: إذ يتعين عليها إقناع الجهات المانحة بتزويدها بالموارد، ومن ثمّ فمن أجل تحقيق هذا التأثير يصبح الخطاب محوريا.

---

[1] - *Jean-Pierre Olivier de Sardan, Les trois approches en anthropologie du développement In: Tiers-Monde. 2001, tome 42 n°168. pp. 729-754.*

[2] - *Ibid.*

المنارة للاستشارات

وعليه تحشد كل الخطابات ولغة الخشب قدرا كبيرا من القوالب النمطية والكليشيات، لتحويل الواقع، أو إقناع الغير بأنهم في وضع يسمح لهم بإنجاز ذلك، فإنه يحدث عيبا في الفكر أو يقول ذلك بمفاهيم بسيطة.

فعلى سبيل المثال، "هناك تناقض بين الخطابات العامة بشأن التنمية التي ينتجها صانعو القرار ومستشاريهم، ومن ناحية أخرى الخطابات الخاصة للخبراء أو العاملين الميدانيين الذين هم أكثر وعيا بتعقيد الوقائع."

تأكيدا على ذلك ينظر البعض إلى التنمية بوصفها تتم ضمن "مؤسسة متراصة، خاضعة بشدة لما يأتي "من فوق"، مقتنعة بتفوق حكمتها الخاصة، ومغلقة على المعرفة المحلية،" فهي تتصرف على أنها تمتلك تفكيرا وحيدا وقويا، ولا يخضع لأيّ تأثير"

ثالثا- الارتهان للنموذج الغربي:

وضمن المؤاخذات التي سجلت على الخطاب التنموي في بلدان العامل الثالث عموما تشبثها بالنموذج الغربي الذي ازدهر في سياقات تاريخية مغايرة وفي ظروف مختلفة، فرغم فشل عمليات الاستعارة لهذه النماذج والسياسات لا زلنا نخضع ونفضل إملاءات الخارج ونستنجد بخَبراته وخُبرائه، مما يعني تغافل الخصوصيات الثقافية والاجتماعية لبلداننا.

وقد تعزز ذلك بالطبع بسبب وجود نخب تابعة تسعى إلى تعطيل أيِّ تحركٍ يسعى لفك الارتباط "بالهو" الخارجي، وتوفير فرص الانطلاقة الذاتية، كانت البداية لهيمنة هذه الرؤية بمحاولة الباحثين رصد السمات العامة الديموغرافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية للمجتمعات المتأخرة عن ركب الحضارة الغربية، ومن ثم صياغة أطروحات ونظريات تفسر ذلك، واقتراح نماذج واستراتيجيات لتجاوز هذه الأوضاع.

وبالطبع كان من أشد الأخطاء التي أقدم عليها هؤلاء هو تجاهلهم للتباين التاريخي والاجتماعي فيما بين بلدان العالم الثالث، رغم وجود الكثير من السمات المشتركة، كما أنها أغفلت اختلاف أوضاعها مع التجربة الغربية التي قامت على أنقاض الغير، وهكذا قدم الباحثون "نموذجا خطيا" *Un modèle linéaire* رغبة منهم في اختصار طريق التقدم والتحديث.

هذا، وقد أوضح "ويلبارت مور" (*Wilbert Moore*) خطر تبني النموذج الخطي في التنمية، الذي يختزل هذه العملية إلى مجرد انتقال بين حالتين جامدتين، فحسب هذا النموذج فالمجتمع التقليدي يتّسم بالجمود، قبل أن يصحو فجأة أمام التقدم الاقتصادي،

المنارة للاستشارات

انطلاقا من حركة داخلية أو فعل تأثير خارجي، كما هو الشأن في أغلب الأحيان، وبهذا تلج هذه المجتمعات إلى حقبة التنمية والتغيير، لتصبح فيما بعد مجتمعا متقدما [1].

هذا، فإن الاتجاهات الغربية اللبرالية قد تبلورت بفضل السند المنهجي لثلاثة اتجاهات وهي:

الاتجاه الاجتماعي-الاقتصادي المقارن الأمبريقي، والنظرية الكنزية الحديثة للنمو، والنظرية التطورية الكلاسيكية الحديثة للتجارة الخارجية [2].

وقد قامت بالتضليل من خلال الأسلوب الوصفي والمقارن، وإغراقها في النزعة الأمبريقية المغالية *Empirisme*، التي اكتفت بالمعطيات الميدانية الكمية دون مراعاة للبعد التاريخي.

فمن حيث الوصف فهو يقتصر على رصد لبعض السمات الثقافية والاجتماعية، ومن ثم إجراء مقارنة شكلية بين الدول المتأخرة والدول المتقدمة، وقد أطلق"شارل كندلبرج" *C. kindleberger* على هذا الأسلوب "طريقة المعالجة من خلال التفاوت" أو "أسلوب الفجوة"؛ أما المفكر الاقتصادي المصري رمزي زكي فقد شبه هذه الطريقة بالربورتاج [3].

ولذلك نجد أن هذا الاتجاه الذي سيطر سابقا على أطروحات المنظمات والوكالات الدولية، وعاد مؤخرا ليصبح مهيمنا على كافة الدوائر الدولية شديدة العمومية والتبسيط، قد تعامل مع مسألة التأخر دون اعتبار للأسباب الحقيقية لذلك، وأعتبره مجرد تأخر زمني ولم يتساءل كما يقول هاني الزعبي: "أين ذهب هذا الزمن وبجيوب من يدخل؟" [4]؛ وهو كما يقول إسماعيل صبري عبد الله يصف ميدان السباق بين الأمم، ويتجاهل حقيقة أن الشعوب "لم تقف مستقلة عند خط البدء من ميدان السباق [5]".

كما أن منطلقات هذه الطرح غير موضوعية، لأنه يعزو التأخر إلى عوامل محدّدة مثل سيطرة القيم التقليدية وانعدام روح المبادرة...الخ، وهو بهذا يستعمل منطقا مثاليا

---

[1] -Wilbert Moore, Social change, in : Guy Rocher, Le changement, social (introduction à la sociologie générale) Paris : éditions HMH, 1968, pp. 208-209

[2] - Pierres Jacquemot & autres, Economie et Sociologie du tiers monde ? Un guide bibliographique et documentaire, Paris, éditions L'Armathan, 1981, p20.

[3] – رمزي زكي، فكر الأزمة: دراسة في علم الاقتصاد الرأسمالي والفكر التنموي الغربي، القاهرة : مطبوعات مدبولي، 1987، ص ص 77-78.

[4] – هاني الزغبي، مسألة البنية التحتية للقضية العربية القومية، واتجاه قانون القيمة في العالم العربي، بيروت: مطابع الكرمل الحديث، 1982، ص 72.

[5] – إسماعيل صبري عبد الله، في التنمية العربية، ط3، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1982، ص 50.

المنارة للاستشارات

مجردا عند الحديث عن المجتمعات المتخلفة، وتتضمن أطروحاته إيحاءات أيديولوجية واهية، فهي تصور الواقع الغربي كأنه نموذجا راقيا أو النموذج الأمثل، فتبسِّط بهذا عملية التنمية والتحديث إلى مجرد عملية تكتسب فيها هذه المجتمعات خصائص النسق الاجتماعي (الصناعي) الرأسمالي بدرجات متفاوتة. فكأنما التأخر والنمو هما ابتعاد واقتراب من الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذا النسق؛ ولكن فالتحديث في هذه الحالة ليس له إلا مضمون واحد وهو "التغريب" بكل ما يشير إليه هذا المضمون من معنى [1].

وفي الأخير، يمكن القول إن الطرح الغربي كما يقول اندريه جندر فرمك *A. G. Frank* يفتقر إلى كل من الصدق الأمبريقي، والكفاءة النظرية، والقدرة على توجيه سياسة فعالة تلائم تحقيق تنمية اقتصادية وتغير ثقافي، لأنها انطلقت كلّها من نقطة بداية واحدة تعكس تشابها أيديولوجيا متماثلا [2].

رابعا- البحث عن نماذج بديلة:

إن إفلاس القيم الغربية المنافية للعقلانية والمُشبعة بالعنصرية والتسلط العالمي، لا يمكن إلا أن يقودنا إلى تعزيز خطاب تنموي مغاير، يمكن أن نصنفه إلى جانبين:

- الجانب التقني وهو يضم البدائل التي تشجع أولا على العمل الأهلي أو ما سمي بالتنمية من أسفل، أي التي تعتمد على جهود المواطنين، والتي تدفعهم للتكفل بأنفسهم وخلق الظروف المناسبة للاستثمار. وبديل آخر يؤكد على دور القطاع " غير الرسمي" الذي نجح في كثير من البلدان في تعبئة المجهود التنموي الشعبي، وفتح الآفاق أمام المبادرات التي من شأنها خلق الشروط المناسبة للانطلاق الاقتصادي [3].

- الجانب الأخرى هو تبني خطاب تنموي حضاري، وذلك من خلال صياغة خطاب تنموي يحترم خصوصياتنا، ويستفيد من التجارب الخارجية والطروحات العالمية بشكل مستقل، ومع سعيه وتأكيده على تطوير قدراتنا الذاتية للنهوض والرقي.

وتجدر الإشارة، إلى أن طرح هذا الخطاب ليس وليد اليوم، فقد حاول بعض المفكرين العرب والمسلمين تقديم خطاب تنموي أريد له أن ينظر للتنمية بوصفها عملية

---

[1] – محمود عودة، الفلاحون والدولة، دراسة في أساليب الإنتاج والتكوين الاجتماعي للمجتمع التقليدي، بيروت، دار النهضة،1983، ص ص 20-21.

[2] - *A. G. Frank, « Sociologie du développement et développement de la sociologie : études critique» Cahiers internationaux de sociologie (Janvier-Juin) p126.*

[3] – نور الدين زمام، مرجع سابق، الفصل الرابع.

المنارة للاستشارات

متكاملة تأخذ بعين الاعتبار كافة المتغيرات الاجتماعية، وتستنفر كافة العلوم والتخصصات التي تهتم بهذا الشأن، وتنطلق من الخصوصية التاريخية ومنظومة القيم الثقافية لمجتمعاتها.

فالتنمية عملية شاملة تستند إلى رؤية حضارية، وتنطلق من تجارب تاريخية، وهي تُوجه نحو كافة مكونات البناء الاجتماعي ولا تقتصر على الجانب الاقتصادي فقط، كما أنها تستدعي جهود الكل لأنها في صالح الكل، فهي كما يقول كمال التابعي عبارة عن: "مجموعة عمليات ديناميكية متكاملة، تحدث في المجتمع من خلال الجهود الأهلية والحكومية المشتركة بأساليب ديموقراطية ووفق سياسة اجتماعية محددة، وخطة واقعية مرسومة. وتتجسد مظاهرها في سلسلة من التغييرات البنائية والوظيفية، التي تصيب كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع، وتعتمد هذه العملية على موارد المجتمع المادية والطبيعية والبشرية المتاحة والمتيسرة [1]".

ويؤكد أحد الباحثين على هذا الخطاب التنموي يجب أن ينزع إلى التنمية الشاملة، وهي التنمية التي تكون على شكل "حركة إحياء حضاري ترد للمجتمع قدرته على التجدد ذاتيا، وتفتح أمامه الإبداع [2] ".

أما أنور عبد الملك فحاول توسيع هذا البعد إلى كل الحضارات، لأن "مستقبل العالم لا يكْمُن في طمس الحضارات والثقافات والقوميات في بوتقة "كوزموبوليتية" تهيمن عليها مراكز النفوذ الاقتصادي والحربي والفكري الكامنة [3] ".

وعاد في موضع آخر لتناول هذا البعد، فأوضح بأن النهضة الحضارية تقوم "على أساس تحديد مشروع حضاري يهدف إلى الإجابة عن إشكاليات المدينة الفاضلة والإنسان الكامل من رؤية عربية، وتجمع بين الخصوصية الأصلية وبين الحياة المعاصرة في اتجاه مستقبل متقدم [4]".

وقد شجعت هذه المبادرات الفكرية البعض على الذهاب بعيدا في محاولاتهم التنظيرية، ولعل أبرز هذه المحاولات هي طرح تصور "إسلامي للتنمية "، من خلاله حاول

---

[1] -كمال التابعي، تغريب العالم الثالث، دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية، دار المعارف، القاهرة، 1993، ص 20.

[2] -إسماعيل صبري عبد الله، في التنمية العربية، الطبعة الثانية، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1982، ص 72.

[3] - أنور عبد الملك، ريح الشرق، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، 1983، ص 31.

[4] - أنور عبد الملك، "تنمية أم نهضة حضارية"، مرجع سابق، ص 36.

المنارة للاستشارات

أنصاره التدليل على أن البعد الاقتصادي للتنمية والمنهج الإنمائي ككل ليسا سوى جزءا من النموذج الحضاري الشامل، الذي يهدف إلى تنمية المال وزيادة الإنتاج وتزكية الفكر والأخلاق.

وفي نفس السياق استطاع البعض استخراج جملة من الخصائص التي تتسم بها عملية التنمية وفق المنهج الإسلامي وهي، كما يبدو من الملاحظات الأولى، لا تختلف عن الطروحات الاشتراكية، مضافا إليها بعض الجوانب الروحية والأخلاقية.

حيث يتم التأكيد على العدالة الاجتماعية وعدم تركز رأس المال ضمن دائرة اجتماعية محددة، علاوة على الإشارة إلى الحقائق التي تضمنها الدين الإسلامي مثل التأكيد على التوازن بين الأبعاد المادية والمبادئ الروحية الإسلامية، أو الإشارة إلى شمول هذا المنهج لمطالب الإنسان المادية والفكرية والروحية الدنيوية والأخروية [1].

خاتمة:

بعد هذا العرض المقتضب يمكن القول إن تأسيس خطاب تنموي يتلاءم وواقعنا الاجتماعي والثقافي، يجب أن يقوم على أساس مراجعات نقدية شجاعة للحطاب "الاقتصادوية الصِرفة" *Economisme*؛ مع التأكيد على الأبعاد الشاملة للتنمية "عملية تطور، تضرب بجذورها في كل جوانب الحياة، وتُفضي إلى مولد حضارة جديدة، أو مرحلة جديدة من مراحل التطور الحضاري، بكل ما يميّزها من قيم وعادات وسلوك وأساليب إنتاج وأوضاع اجتماعية ونظم سياسية وتقدم علمي وتجدد أدبي وفني. [2]"

ولا بد أن يتأسس الخطاب على أساس "الاستقلالية"، وكسر روابط التبعية للخارج و"الاعتماد الجماعي على النفس" مع "ضرورة التكامل والعمل المشترك وتجاوز النزعة الإقليمية المحدودة" و "ضرورة إشراك كافة قطاعات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية في هذه العملية".

ويجب أن يقوم على أساس حضاري، وذلك بتبني رؤية مذهبية محددة، تتواصل مع إسهامات طلائع الفكر النهضوي (الأفغاني ومحمد عبده...) مرورا بالفكر التحرري (شكيب

[1] – حول خصائص هذا المنهج أنظر على سبيل المثال: عبد الحق الشكيري، التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، كتاب الأمة، الطبعة الأولى، العدد 17، (فبراير 1988)، مركز البحوث والمعلومات، قطر.

[2] – إسماعيل صبري عبد اللّه، "التنمية الاقتصادية العربية؛ إطارها الدولي ومنحاها العربي"، في عبد الملك وآخرين، دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، بيروت، سلسلة كتب المستقبل العربي (الكتاب الأول) 1982، ص 54.

المنارة للاستشارات

أرسلان ومالك بن نبي...) وصولا إلى الأعمال المعاصرة. كما يظهر من خلال أعمال أنور عبد الملك وجلال أمين وعادل حسين...الخ.

قائمة المراجع والمصادر:

أ- المراجع باللغة العربية:

1. إسماعيل صبري عبد اللّه، "التنمية الاقتصادية العربية؛ إطارها الدولي ومنحاها العربي"، في عبد الملك وآخرين، دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، بيروت، سلسلة كتب المستقبل العربي (الكتاب الأول) 1982،
2. إسماعيل صبري عبد الله، في التنمية العربية، الطبعة الثانية، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1982.
3. إسماعيل صبري عبد الله، في التنمية العربية، ط3، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1982.
4. أنور عبد الملك، ريح الشرق، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، 1983.
5. حول خصائص هذا المنهج أنظر على سبيل المثال: عبد الحق الشكيري، التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، كتاب الأمة، الطبعة الأولى، العدد 17، (فبراير 1988)، مركز البحوث والمعلومات، قطر.
6. رمزي زكي، فكر الأزمة: دراسة في علم الاقتصاد الرأسمالي والفكر التنموي الغربي، القاهرة : مطبوعات مدبولي، 1987.
7. كمال التابعي، تغريب العالم الثالث، دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية، دار المعارف، القاهرة، 1993.
8. محمود عودة، الفلاحون والدولة، دراسة في أساليب الإنتاج والتكوين الاجتماعي للمجتمع التقليدي، بيروت، دار النهضة،1983.
9. نور الدين زمام، القوى السياسية والتنمية، دراسة في علم الاجتماع السياسي، طبعة منقحة، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.
10. هاني الزغبي، مسألة البنية التحتية للقضية العربية القومية، واتجاه قانون القيمة في العالم العربي، بيروت: مطابع الكرمل الحديث، 1982.

ب- المراجع باللغة الأجنبية:

1. *A. G. Frank, « Sociologie du développement et développement de la sociologie : études critique» Cahiers internationaux de sociologie (Janvier-Juin) .*
2. *D. Apter et S. S. Mushi, La science politique. Etude du développement, Revue inter internationale des Sciences sociales, XXIV.*
3. *Freyssinet Jacques — Le concept de sous-développement, Paris, Mouton, 1966.*
4. *Jacques Lombard, La sociologie ET LE DÉVELOPPEMENT, PLURIDISCIPLINARITÉ OU SPÉCIFICITÉ?, In : Tiers-Monde, tome 23, n°90, 1982. Sociologie du développement.*
5. *Jean-Pierre Olivier de Sardan, Les trois approches en anthropologie du développement In: Tiers-Monde. 2001, tome 42 n°168.*
6. *Pierres Jacquemot & autres, Economie et Sociologie du tiers monde ? Un guide bibliographique et documentaire, Paris, éditions L'Armathan, 1981.*
7. *Wilbert Moore, Social change, in : Guy Rocher, Le changement, social (introduction à la sociologie générale) Paris : éditions HMH, 1968.*

المنارة للاستشارات